



شركة السينما الكويتية الوطنية (ش.م.ك.ع) Kuwait National Cinema Co. (K.P.S.C)

شركة السينما الكويتية الوطنية (ش.م.ك.ع)

إعلان تذكيري

يسر مجلس إدارة شركة السينما الكويتية الوطنية (ش.م.ك.ع) تذكير السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير عادية المزمع انعقادهما يوم الخميس الموافق 2014/4/24 في تمام الساعة العاشرة وثلاثون دقيقة صباحاً في مول 360 - منطقة الزهراء - الدور الخامس قاعة الاجتماعات رقم (6) وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الاعمال التاليين:

أولاً : جدول أعمال الجمعية العامة العادية

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه .

ثانياً: سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه

ثالثاً: مناقشة الميزانية العمومية والحسابات الختامية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليها.

رابعاً: سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية.

خامساً: الموافقة علي توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة (49%) من رأس المال المدفوع اي بواقع (49) فلساً من القيمة الاسمية للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ إنعقاد الجمعية العمومية للشركة.

سادساً: الموافقة علي صرف مكافأة أعضاءمجلس الإدارة بقيمة 50,000 د.ك عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31.

سابعاً: الموافقة على تحويل مجلس الإدارة بالتعامل مع أطراف ذات صلة بالشركة.

ثامناً: تفويض مجلس الإدارة بشراء وبيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز عن 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لما نص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 * وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ. أ. م / ق. ت. ا / ت. م / ش / 2013/6).

تاسعاً: الموافقة على استمرار إيقاف الإقتطاع من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الإجباري لزيادته عن 50% من رأس مال الشركة.
عاشراً: الموافقة على إقتطاع 10% من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي العام لتدعيم المركز المالي للشركة.

الحادي عشر: تفويض مجلس الإدارة للقيام بالمساهمات الإجتماعية والتبرعات في حدودمبلغ 250,000 د. ك (مائتان وخمسون الف دينار كويتي) للسنة المالية 2014.

الثاني عشر: اعتماد قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات و مدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة.

الثالث عشر: إكالة طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 .

الرابع عشر: إنتخاب عضو مجلس إدارة.

الخامس عشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2014 وتخصويل مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم .

ثانياً جدول أعمال الجمعية العامة الغير عادية

1- تعديل المادة رقم (8) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" تصدر الشركة لكل مساهم شهادة بالأسهم التي يحملها وتختم بختم الشركة الرسمي وتوقع من قبل رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة نيابة عنه ، وتحتفظ الشركة بسجل بدون فيه أسماء المساهمين ، وعدد الأسهم والتحوليات التي تجري على الأسهم المذكورة " .

نص المادة بعد التعديل :-

" يكون للشركة سجل خاص يحفظ لدى وكالة مقاصة تقيّد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم وتوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغيرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل " .

2- تعديل المادة رقم (11) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" لا يجوز زيادة رأس المال إلا إذا كانت أقساط الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية ، وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتما إلى الاحتياطي العام بعد وفاء مصروفات الإصدار ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح للممارسة حق الأولوية مدة خمسة وعشرون يوماً من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك " .

نص المادة بعد التعديل :-

" لا يجوز زيادة رأس المال المصرح به إلا إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة على أن تكون القيمة الاسمية لأسهم الزيادة في جميع الأحوال مساوية للقيمة الاسمية للأسهم الأصلية ويجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للأسهم الجديدة تخصص للوفاء بمصروفات الإصدار ثم تصاف الي الاحتياطي وكذلك تفويض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذة وكذلك التصرف في جميع الأسهم ، فإذا تجاوزت طلبات الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة تم تخصيصها على المكتتبين بنسبة ما أختبوا به وإذا لم يمارس بعض المساهمين حق أولوية الإكتتاب في أسهم زيادة رأس المال يتم تخصيص الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي الشركة ، ويكون للمساهمين حق الأولوية في الإكتتاب للأسهم الجديدة بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارهم بذلك ويجوز للمساهم التنازل عن حق الأولوية لمساهم آخر أو للغير بمقابل مادي أو بدون مقابل وفقاً لما يتم الإتفاق عليه بين المساهم والتنازل إليه وفي جميع الأحوال التي يلزم الإكتتاب فيها في كامل الأسهم الجديدة جاز لمجلس الإدارة أن يقوم بتخصيص الأسهم غير المكتتب فيها لمساهمين جدد وتعتبر الأسهم الجديدة غير المكتتب فيها ملغاة بقوة القانون وإذا لم تتم تغطية أسهم زيادة رأس المال جاز للجهة التي قررت الزيادة أن تقرر إما الرجوع عن الزيادة في رأس المال أو الإكتفاء بالقدر الذي تم الإكتتاب فيه " .

3- تعديل المادة رقم (12) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" يتولى إدارة الشركة مجلس مؤلف من (5) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري ، ويجوز لكل مساهم سواءً كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها ، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين تم انتخابهم ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة ، وتكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد " .

نص المادة بعد التعديل :-

"يتولى إدارة الشركة مجلس مؤلف من (6) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري ، ويجوز لكل مساهم سواءاً كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس

إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها ، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين تم انتخابهم ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة ، ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات ويكون المساهم مسؤول عن أعمال ممثليه تجاه الشركة و دائنيها و مساهميها " .

4- تعديل المادة رقم (13) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وفي نهاية هذه المدة تسقط عضوية نصف الأعضاء بالأقدمية وينتخب بالاقتراع السري بدلاً عنهم على أن يبدأ في تطبيق هذا اعتباراً من تاريخ انتهاء مدة عضوية مجلس الإدارة الحالي " .

"مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد لذلك استمر المجلس القائم في إدارة الشركة الي حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس إدارة جديد " .

5- تعديل المادة رقم (14) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" يشترط في عضوية مجلس الإدارة ألا يكون محكوما عليه في جريمة مخلة بالشرف أو أن يكون مالكاً بصفته الشخصية عند الانتخاب لعدد من الأسهم يقل عن 75,000 من أسهم الشركة لضمان إدارة العضو ويجب إيداعها خلال شهر من تاريخ الانتخاب بأحد البنوك المعتمدة ويستمر إعلانها مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها التصرف بأعماله " .

نص المادة بعد التعديل :-

" يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية -

1- أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف .

2- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنابة بعقوبة مفيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف، أو الأمانة أو بعقوبة مفيدة للحرية بسبب مخالفة لأحكام قانون الشركات مالم يكن قد رد اليه اعتباراه .

3- فيما عدأ أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يجب أن يكون مالكا بصفة شخصية أو الشخص الذي يمثله لعدد من أسهم الشركة . وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أي من الشروط المذكورة أو غيرها من الشروط الواردة في هذا القانون أو القوانين الأخرى زالت عنه العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط .

6- تعديل المادة رقم (15) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

"لا يجوز أن تكون لرئيس مجلس الإدارة أو لأي عضو من أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المشروعات التي تعقدھا الشركة أو غير مباحة بها ولا أن تكون له مصلحة تعارض مع مصالح الشركة إلا بتبرخيص خاص من الجمعية العامة " .

نص المادة بعد التعديل :-

"لا يجوز أن يكون لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة ولا يجوز لحسابها إلا إذا كان ذلك بتبرخيص من الجمعية العاعة ولا يجوز لرئيس أو عضو مجلس الإدارة ولو كان ممثلاً للشخص طبيعي أو اعتباري أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره ولا يجوز لأعضاء المجلس أن يفصحوا لمساهمين في اجتماعات الجمعية العامة أو الي غير عما وقفوا عليه من أسرار الشركة بسبب مباشرتهم لادارتها والا وجب عزلهم ومساءلتهم عن تعويض الأضرار الناتجة عن المخالفة . كما لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء المجلس أن يتم بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتاجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تتزاوله الشركة وإلا كان لها أن تطالبه بالتعويض أو باعتبار العمليات التي زاولها لحسابه كأنها أجريت لحساب الشركة ما لم يكن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في أسهم الشركة التي هو عضو في مجلس إدارتها طيلة مدة عضويته إلا بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال " .

7- تعديل المادة رقم (16) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" إذا شُغر مركز عضو مجلس الإدارة خلفه فيه من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة في آخر انتخاب وإذا قام مانع خلفه من يليه ، أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية أو لم يوجد من تتوافر فيه الشروط فإنه يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة لتجتمع في معياد شهرين من تاريخ شُغر آخر مركز لتنتخب من يملأ المراكز الشاغرة وفي جميع الأحوال هذه يكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط " .

نص المادة بعد التعديل :-

" إذا شُغر مركز عضو مجلس الإدارة خلفه فيه من كان حائزاً على أكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الادارة ، وإذا قام مانع لديه خلفه من يليه ، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط . أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية ، فإنه يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للمساهمين لتجتمع في معياد شهرين من تاريخ شُغر آخر مركز وتنتخب من يملأ المراكز الشاغرة " .

8- تعديل المادة رقم (17) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" ينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع له بالاقتراع السري رئيساً وللجنة للرئيس و يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقاتها مع الغير و أمام القضاء إلى جانب الاختصاصات الأخرى المبينة بالعقد ، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس و أن يتقيد بتوصياته ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه ، أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته " .

9- تعديل المادة رقم (18) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

"يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً مندوباً للإدارة أو أكثر ويحدد المجلس صلاحياتهم " .

نص المادة بعد التعديل :-

"يكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة ولا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي " .

10- تعديل المادة رقم (19) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

"يملك التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الادارة أو نائبه أو أعضاء مجلس الادارة المنتدبين أو أي عضو آخر ينتدبه مجلس الادارة لهذا الغرض ويجوز لمجلس الادارة أن يعين مديراً عاماً للشركة يحدد صلاحيته ويجوز للمدير العام التوقيع عن الشركة على انفراد أو في حدود تلك الصلاحيات " .

نص المادة بعد التعديل :-

"يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الادارة أو نائبه ، كما يملك الرئيس التنفيذي حق التوقيع عن الشركة وفقاً للصلاحيات المحددة له من مجلس الادارة وللمجلس الادارة أن يوزع العمل بين أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة كما يجوز للمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائه أو أحدًا من الغير في القيام بعمل معين أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة أو في ممارسة بعض السلطات أو الاختصاصات المنوطة بمجلس الادارة " .

11- تعديل المادة رقم (20) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

"يجتمع مجلس الادارة أربع مرات في السنة على الأقل في الأحوال العادية وعدا ذلك في الحالات الطارئة وذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه أو بدعوة من ثلاثة أعضاء ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه على أن لا يقل عدد الحاضرين عن ستة أعضاء فإذا تعذر ذلك في جلستين متتاليتين تكون الجلسة التالية قانونية متى حضرها خمسة أعضاء ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس " .

نص المادة بعد التعديل :-

"يجتمع مجلس الادارة ست مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة بناءا على دعوة من رئيسه و يجتمع ايضاً إذا طلب اليه ذلك اثنان من أعضائه على الأقل و يكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور اغلبية اعضاءه على أن لا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة

و يجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع اعضاء المجلس " .

12- تعديل المادة رقم (22) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" تثبت مداولات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيّد في سجل خاص لدى الشركة ويذكر فيه أسماء الأعضاء الحاضرين ويوقع عليه الرئيس أو من يقوم مقامه ويصدق الرئيس أو من يقوم مقامه على صور قرارات المجلس أو المستخرجات المأخوذة منها المراد تقديمها للقضاء أو غيره من الهيئات ويؤشر عليها بمطابقتها للأصل " .

نص المادة بعد التعديل :-

"تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس . وللعرض الذي لم يوافق على قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع " .

13- تعديل المادة رقم (24) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

"يحدد مجلس الإدارة مكافآت أعضاء مجلس الادارة المنتدبين وراتب المدير العام " .

نص المادة بعد التعديل :-

"مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت اعضاء مجلس الادارة " .

14- تعديل المادة رقم (25) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة وللقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو النظام أو قرارات الجمعية العامة ، ويجوز لمجلس الإدارة الاقتراض وعقد الكفالات ورهن عقارات الشركة بما يحقق مصلحتها وفي حدود القانون " .

نص المادة بعد التعديل :-

" لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة و القيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها، و لا يحد من هذه السلطات إلا ما نص عليه القانون و النظام أو قرارات الجمعية العامة ، ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض ، أو التخليص أو الصلح أو التبرعات بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة " .

15- تعديل المادة رقم (27) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العامة أياً كانت مفتحة مضمّنة خلاصة واضحة عن جدول الأعمال بأحدى الطريقتين الاتيتين"

1- خطابات مسجلة ترسل على جميع المساهمين قبل الموعد المحدد للانعقادها بأسبوع على الأقل.

2- إعلان في صحيفتين يوميتين على الأقل تصدران باللغة العربية ، ويجب أن يحصل الإعلان مرتين ، على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد فضي مدة لا تقل عن أسبوع من تاريخ نشر الاعلان الاول وقبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوع على الأقل مع نشر الاعلان الثاني في الجريدة الرسمية بالإضافة إلى الصحيفتين اليوميةين.

نص المادة بعد التعديل :-

" توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العامة أياً كانت صفتها وفقاً للأحكام والإجراءات التي ينص عليها قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتضمنن الدعوة بياناً عن جدول أعمال الاجتماع وزمان ومكان انعقاده " .

16- تعديل المادة رقم (28) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" في الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناءاً على طلب المساهمين أو مراقبي الحسابات يُضغ جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعية ، ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال " .

نص المادة بعد التعديل :-

" يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الادارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الادارة لهذا الغرض أو من تنتخه الجمعية العامة من المساهمين ولا يجوز للجمعية العامة مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا كانت من الأنواع العالجة التي طرأت بعد إعداد الجدول أو تكشفت في مراقب الاجتماع ، أو إذا طلبت ذلك إحدى الجهات الرقابية أو مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون خمسة ألافية من أسهم رأسالم الشركة ، وإذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة تعين تأجيل الاجتماع مدة لا تزيد عن عشرة أيام عمل إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثلون ربع أسهم رأس المال المصدر، وينعقد الاجتماع المؤجل دون الحاجة إلى إجراءات جديدة للدعوة " .

17- تعديل المادة رقم (36) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

" تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناءاً على دعوة من مجلس الإدارة و بناءاً على طلب كتابي من مساهمين يحملون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية خلال شهر من وصول الطلب إليه **نص المادة بعد التعديل :-** "
تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس

الإدارة، أو بناء على طلب مسيب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة المصدر أو من وزارة التجارة والصناعة ، ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب . وإذا لم يقوم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم وزارة التجارة والصناعة بالدعوة للاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ إنتهاء المدة المشار اليها " .

18- تعديل المادة رقم (37) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

المسائل الآتية لا تنظرها إلا الجمعية العامة المنعقدة بصفة غير عادية :

أ – تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة .

ب – بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .

ج – حل الشركة أو اندماجها في شركة أو هيئة أخرى .

د – تفضيخ رأس مال الشركة .

نص المادة بعد التعديل :-

مع مراعاة الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون تختص الجمعية العامة غيرالعادية بالمسائل التالية :

1- تعديل عقد الشركة .

2- بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .

3- حل الشركة أو اندماجها أو تحولها أو انقسامها.

4- زيادة رأس مال الشركة أو تفضيخه.

كل قرار يصدر عن الجمعية العامة غير العادية لا يكون نافذاً إلا بعد اتخاذ إجراءات الإشهار ، ويجب الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة إذا كان القرار متعلقا باسم الشركة أو أغراضها أو رأس مالها فيما عدا زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم مقابل أرباح حققتها الشركة أو نتيجة إضافة احتياطياتها الجائر استعمالها الي رأس المال.

19- تعديل المادة رقم (38) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

"يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين تعينه الجمعية العامة وتقرر آتباعه ، وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها " .

نص المادة بعد التعديل :-

"يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر تعينه الجمعيه العامة العادية ، ويجوز لمجلس الادارة في الحالات الاستثنائية والطارئة التي لا يباشر فيها مراقب الحسابات المعين من قبل الجمعية مهمته لأي سبب من الأسباب أن يعين من يحل محله على أن يعرض هذا الأمر في اول اجتماع تعقده الجمعية للبت فيه " .

20- تعديل المادة رقم (42) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

"يقطع من الأرباح غير الصافية أو قبل التوصل إلى الربح الصافي نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها " .

نص المادة بعد التعديل :-

"يقطع سنويا من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة ، بعد أخذ رأي مراقب الحسابات لإستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين" .

21- تعديل المادة رقم (43) من النظام الأساسي للشركة

نص المادة قبل التعديل :-

"يقطع من الأرباح الصافية جزء لمواجئة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قانون العمل وتوافق عليه الجمعية العمومية " .

نص المادة بعد التعديل :-

"يجب على الجمعية العامة العادية أن تقرر إقتطاع نسبة من الأرباح لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية " .

22- تعديل بند ب من المادة رقم (45) من النظام الأساسي للشركة

" يقطع لحساب الاحتياطي الاختياري نسبة أخرى أو مبلغ إجمالي يحدده مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العمومية " .

نص المادة بعد التعديل :-

" يجوز أن يقطع سنويا بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناءاً على إقتراح مجلس الإدارة نسبة لا تزيد على عشرة بالمائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي إختياري يخصص للأغراض التي تحددها الجمعية " .

23- تعديل المادة المضافة في النظام الأساسي للشركة بناء على موافقة الجمعية العامة الغير العادية المنعقدة بتاريخ 1/1 1987 و المؤشرة بالسجل التجاري بتاريخ 1987/6/2

نص المادة قبل التعديل :-

"يجوز للشركة أن تشتري ما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها بالقيمة السوقية بشرط أن لا يمولى الشراء من رأسمال الشركة ولا تدخل هذه الأسهم في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال وفي جميع المسائل الخاصة بالجمعية المختصة " .

النص بعد التعديل :-

يجوز للشركة أن تشتري أسهمها لحسابها في الحالات التالية:
1- أن يكون ذلك بغرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لايجاوز النسبة التي تحددها الهيئة من مجموع أسهم الشركة .

2- تفضيخ رأس المال .

3- عند استيفاء السدادين مقابل هذه الأسهم .

4- أية حالات أخرى تحددها الهيئة .

ولا تدخل الأسهم المشتراة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال ، وفي جميع المسائل الخاصة بإحتساب النصاب المزمع لصحة اجتماع الجمعية العامة والتصويت على القرارات بالجمعية العامة.

24- إضافة مادة للنظام الأساسي للشركة

النص المقترح :-

" تطبق أحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية في كل مالم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام " .

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور أو من ينوب عنهم مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة – منطقة شرق – شارع الخليج العربي – مبنى برج أحمد – الدور الخامس – إدارة حفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) لإستلام بطاقات الحضور وإستمارات التوكيل وجدولي الأعمال وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي.

لمزيد من الإستفسار يرجى الإتصال على بدالة رقم 22464579 - 22464565

الله ولي التوفيق
مجلس الإدارة